الخصخصة والصحصحة في العراق

الحلقة الاخيرة

د. ماجد الصوري*

الخصخصة في الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز

منذ عقود طويلة وصناعة النفط الاستخراجية وايراداته تشكل المصدر الاساس لموارد الدولة المالية وبرامج الاعمار والتنمية في العراق. وفي الوقت الحاضر تشكل هذه الصناعة المصدر الاساس لتسديد الديون المتبقية على العراق والموروثة عن النظام السابق وكذلك المصدر الاساس لبرنامج اعادة اعمار العراق وتغطية نفقات الدولة الناجمة عن الوضع السياسي الحالي فضلا عن النفقات. ولا شك في ان هذه الثروة الوطنية هي ملك لكل الشعب العراقي ولا يمكن التصرف بملكيتها الا بموافقة اجماعية من كل الشعب العراقي، اذا ما كانت الديمقراطية هي النظام الحاكم في المجتمع العراقي.

ان التغيرات الحاصلة في سوق النفط الدولية تؤكد على ان الطلب على هذه المادة سيرتفع بوتائر عالية خلال السنوات القادمة ويعزى ذلك الى:

١. زيادة استيرادات الولايات المتحدة للنفط الخام بسبب نضوب الكثير من ابارها وارتفاع تكاليف انتاجها، اضافة الى الارتفاع المستمر في استهلاكها مما ادى بها في الوقت الحاضر الى استيراد ما بين ٦٠و٦٥٪ من احتياجاتها اليومية وهو ما دفعها لاستغلال قوتها العسكرية لاعادة تقسيم العالم اقتصاديا لصالحها وخصوصا للسيطرة على منابع الطاقة.

٢. ظهور الصين كاكبر مستهلك للنفط الخام بعد الولايات المتحدة حيث انها تستورد الان اكثر من نصف احتياجاتها مع توقع زيادة هذه الاحتياجات الى الضعف خلال العقدين القادمين، اضافة الى الزيادة المستمرة للطلب على النفط الخام في الهند ودول نامية اخرى.

٣. عدم التمكن حتى الآن من الحصول على مصادر اخرى للطاقة تنافس النفط من حيث التكلفة والوفرة.

ورغم ظهور دول نفطية مصدرة جديدة في السوق العالمي مثل كازخستان الا ان ذلك لم يؤثر كثيراً على سوق العرض والطلب.

ان خصخصة جزء من صناعة النفط الاستخراجية في روسيا وكازخستان بحجة تنمية هذا القطاع وحصول الدولة على حصتها من الموارد المالية عن طريق الاتاوات (الرويالتي) والضرائب على الدخل لم تؤت ثمارها وللاسباب الرئيسة التالية.

١. ان الكثير من الاراضي ذات الاحتياجات النفطية التي تمت خصخصتها لم يستطع القطاع الخاص تنميتها بسبب عدم تمكنه من الحصول على الاموال اللازمة للاستثمار في هذا المجال اضافة الى محدودية امكانياته الفنية والادارية، وبذلك بقيت هذه الامكانيات مجمدة دون استغلال او تطوير.

٢. من المعروف ان القطاع الخاص محليا كان ام اجنبيا على السواء، يعمد الى التهرب م ن دفع مستحقات الدولة من اتاوات وضرائب بشتى الاساليب ومختلف السبل، وهذا ما يلاحظ منذ بداية القرن الماضي كما فعلت شركة First exploitation Co. في ايران عندما التجأت بشتى الطرق والسبل الى التهرب من دفع مستحقاتها الى الحكومة الايرانية التي حددتها اتفاقية الاستغلال وحتى الوقت الحاضر كما فعلت شركة يوكوس الروسية التي تهربت من دفع الضرائب الى الحكومة الروسية ما ادى الى اعادة شرائها من قبل الحكومة.

وما اكبر الفضائح التي حصلت في بقية انحاء العالم والمتعلقة بموضوع التهرب من الضرائب.

وهذه احدى الخصائص المهمة السلبية للقطاع الخاص.

وهكذا فان اغلب احتياجات النفط و الغاز واقعة تحت سيطرة الشركات التي تملكها الدولة والهدف الاساسي من ذلك هو السيطرة على اكبر مصدر للدخل والحصول عليه.

ان سيطرة القطاع العام على الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وعدم خصخصتها لا يعني ابقاء جميع تفرعات هذه الصناعة تحت سيطرة القطاع العام.

فهنالك الكثير من الفروع الصناعية والخدمية المرتبطة بهذه الصناعة التي يمكن ان يدخلها القطاع الخاص المحلي والاجنبي. ولابد في هذه الحال من توفر دراسات متكاملة لاحتياجات السوق المحلية وسوق الدول المجاورة والسوق الدولية، من اجل تحديد هذه الصناعات والخدمات.

في الواقع ان صناعة النفط والغاز يمكن ان تكون قاعدة لنمو اقتصادي كبير في الوقت الحاضر ويجب ان يستغل ذلك احسن استغلال، فالبترول عدا عن كونه مصدراً مهماً لوقود السيارات والسفن والطائرات والدبابات والجرارات والمصانع، أي في الاستخدامات السلمية والعسكرية، الا انه كذلك يستخدم كمادة اولية لانتاج المطاط الصناعي والصناعات الكيمياوية وغيرها من الصناعات والخدمات المتعلقة بذلك. ونظراً لغياب اغلب هذه الصناعات والخدمات في العراق فمن الممكن ان تكون هذه الصناعات والخدمات موضوعا لاستثمارات القطاع الخاص الاجنبي والمحلي بغرض تنميتها.

ان الحديث عن النفط والثروة النفطية في العراق له تاريخ طويل متشعب ويعود الى ما قبل وبعد التقارير التي خرجت بها البعثة الجيولوجية الالمانية عن الثروة النفطية في العراق (١٩٠٣.١٩٠١) حيث اكدت هذه التقارير على ان العراق بقعة تعوم على بحيرة من النفط لا ينضب معينها.

وحتى عمليات الاستخراج الاولية وبرامج اعمار العراق في العهد الملكي وتأميم الثروة النفطية ومؤسساتها في العهد الجمهوري، وحتى استغلال النظام البائد لجميع عوائد العراق البترولية لتحقيق اغراضه العسكرية، الا انه وحتى الآن لا يوجد تصور واضح ومتكامل عن عمق هذه الثروة وابعادها الاقتصادية وبرنامج استغلالها لتحقيق المصالح الاقتصادية للمجتمع العراقي، وقد وصل عدم الوضوح هذا الى ان بعض الجهات، افراداً ومؤسسات، تطرح فكرة توزيع عوائد النفط على الشعب العراقي نقداً وكأن هذا سيؤدي الى توفير الرفاهية للشعب العراقي.

وما احوج العراق والشعب العراقي الآن الى الشفافية وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالثروة النفطية وامكانياتها واحتياجاتها ومشاكلها وتعقيدات سوقها وكيفية استغلالها لمصلحة الشعب العراقي ووضع برنامج خاص بتطوير هذه الثروة والصناعات القائمة عليها ووضعها في اطرها الصحيحة.

ومن هنا تنبع اهمية تشكيل لجنة فنية اقتصادية مختصة تقوم بدراسة واقع صناعة النفط والغاز في العراق وتحديد الامكانيات ووضع برنامج لتطوير هذه الصناعات بكل تفرعاتها واقتراح المشاريع التي يمكن ان تكون مركز جذب للاستثمارات المحلية والاجنبية عامة وخاصة بما في ذلك جذب القروض ذات الشروط المخففة من اجل تنميتها.

ويمكن ان تشكل هذه اللجنة من المختصين في وزارة النفط ووزارة التخطيط ووزارة الصناعة مع الاستعانة بخبراء اجانب اذا لزم الامر ذلك يكون هدفها الاساسي.

١. دراسة واقع صناعة النفط والغاز في العراق امكانياتها، مشاكلها، افاق تطورها ودراسة تجارب الدول النفطية وخصوصا الدول العربية في هذا المجال واستخلاص العبر من ذلك.

٢. دراسة امكانية تطوير هذه الصناعات واقتراح المشاريع التي تعتمد على هذه الموارد والمنتجات.

٣. تحديد الاستثمارات اللازمة للمشاريع المقترحة.

٤. تحديد دور القطاعين العام والخاص في هذه المشاريع.

وبذلك تستطيع الحكومة ان تقوم على نشر الثقافة النفطية لدى من يهتم بذلك من فئات المجتمع وبالذات القطاع الاقتصادي الخاص، وفي الوقت نفسه منح الفرص للقطاع الخاص لتحقيق هذه المشاريع الاسهام بها وفي تحقيقها من اجل تفعيل دوره وتنشيط الاقتصاد ضمن مفهوم اقتصاد السوق.

الصناعات الاخرى والمؤسسات التجارية

تختلف هذه الصناعات باختلاف المنتجات وعدد العاملين فيها اضافة الى طبيعة الانتاج والغرض منه. ومن الممكن تقسيم الصناعات غير الاستخراجية الى الصناعات الاساسية والصناعات التحويلية والمكملة او الى صناعات ثقيلة او خفيفة وغير ذلك من التقسيمات المختلفة للصناعة الا انه ولغرض الخصخصة يمكن تقسيم الصناعات غير الاستخراجية الى قسمين:

١. صناعات خدمية غير تجارية لا يكون مبدأ الربح او الخسارة اساسا لقيامها ومن ضمنها الطاقة الكهربائية انتاجها وتوزيعها، تنقية المياه وتوزيعها وغير ذلك.

٢. صناعات انتاجية تقام على اساس تجاري يكون مبدأ الربح والخسارة اساسا لقيامها، مثل انتاج المنتجات الغذائية، الجلود، الادوات والمعدات الكهربائية، الاجهزة الالكترونية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية التي تعتمد الى درجة كبيرة على التعدد والتنوع والجودة وذوق المستهلك وبشكل عام تخضع هذه الصناعات لمبدأ المنافسة في الجودة والشكل والسعر.

ان الصناعات الخدمية يمكن ان تكون دافعاً قوياً لتطوير القطاعات الانتاجية الاخرى، صناعة زراعة وغيرها اذا ما كان انتاجها واستخدامها مركزيا خاضعاً للبرامج الاقتصادية العامة للدولة.

كان انتاج الطاقة الكهربائية منذ نشوئه وحتى الآن تابعا للدولة ولم تظهر المولدات الخاصة الا بعد الغزو العراقي المشؤوم الى الكويت واتسعت بعد احتلال العراق، ونتمنى ان تكون هذه ظاهرة عابرة قصيرة العمر في وجودها، ان طبيعة هذه الصناعة هي طبيعة خدمية سواء كان ذلك استهلاكاً منزلياً ام صناعياً، وقد تعود العراقيون على الحصول على هذه الطاقة باسعار زهيدة بالمقارنة مع اسعار الدول الاخرى وخصوصا غير النفطية. ومن خصائص هذه الصناعة:

١. تشكل الطاقة الكهربائية عنصراً اساسياً في حياة الفرد العراقي بسبب الظروف الطبيعية والبيئية.

٢. تعتبر الطاقة الكهربائية ذات اهمية خاصة للصناعة ودعم التطور الصناعي باعتبارها تشكل بنداً مهماً في تكلفة المنتجات حسب نوع الصناعة.

٣. يعتمد انتاج الطاقة الكهربائية على الثروات الطبيعية المحلية: النفط والغاز والمياه وهي ملك الدولة.

٤. تحتاج هذه الصناعة الى كثافة كبيرة من الاستثمار تشمل عملية الانتاج والتوزيع والتي تتضمن برامج وطنية كبيرة لتوصيل هذه الخدمة الى جميع مناطق العراق، كما ان فترة استعادة رأس المال تكون عادة طويلة ولذلك لا تعتبر هذه الصناعة مركز جذب للقطاع الخاص.

٥. ان احد المستهلكين الاساسيين لهذه الطاقة هو الدولة نفسها بسبب احتياجاتها لانارة الشوارع والطرق والدوائر والمؤسسات الحكومية.

ولذلك تشكل هذه الصناعة موقعا ستراتيجيا للدولة يشمل جميع مرافق حياة المجتمع العراقي لابد من السيطرة على تنظيمه مركزيا، ولذلك من الممكن القول ان هذه الصناعة لا تخضع للمبدأ التجاري بهدف تحقيق الربح والخسارة ولا يمكن ان تكون موضوعا للخصخصة في الوقت الحاضر.

ان على الدولة وخصوصا في الظروف الحالية وحتى في الامد المنظور ان توفر هذه الخدمة بافضل الاسعار للمستهلك النهائي والعمل على توسيعها بهدف:

١. تخفيف العبء المالي عن كاهل الفرد العراقي وتأمين احتياجاته الاساسية في هذا المجال.

٢. تهيئة الشروط المناسبة للتطور الصناعي والزراعي وذلك بتوفير اسعار مناسبة للكهرباء لهذين القطاعين والقطاعات الاخرى من اجل تأمين احد عوامل القدرة على المنافسة سواء بالنسبة لتعويض الاستيرادات او لتشجيع الصادرات.

وما ينطبق على انتاج الطاقة الكهربائية يسري على تنقية المياه وتوزيعها.

ان الصناعات الاخرى القائمة على المبدأ التجاري وقياس نجاحها الربح والخسارة هي التي يمكن ان تخضع لموضوع الخصخصة في العراق من اجل تفعيلها وجذب القطاع الخاص القادر على ادارتها وتطويرها.

ولابد من القيام بدراسات ميدانية لهذه الصناعات وتقييم وضعها الحالي والقيمة المتبقية لها واحتياجات تطويرها.

ومن اجل الاسراع في عملية الخصخصة في هذا المجال يمكن تقسيم هذه الصناعات الى ثلاثة اقسام:

الاول. يشمل الصناعات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها ٢٠٠ شخص.

الثاني. يشمل الصناعات التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠٠ شخص ولا يتجاوز الـ ١٠٠٠ شخص.

الثالث. يشمل الصناعات التي يزيد عدد العاملين فيها عن الـ ١٠٠٠ شخص.

وعلى اساس هذا التقسيم او أي تقسيم آخر يتم الاتفاق عليه يمكن اجراء عملية الخصخصة وتحويل الملكية عن طريق مزايدات علنية ضمن شروط محددة.

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار مبدأ الربح والخسارة فمن المفروض ان تتم خصخصة المؤسسات التجارية فورا لان القطاع الخاص بشكل عام هو الاقدر على ممارسة هذه العمليات التي تعتمد بشكل اساس على القدرة على الحركة السريعة و التوافق مع تعدد الاذواق والرغبات الا ان وجود البطاقة التموينية ودعم الحكومة لاسعار المواد الغذائية قد يؤدي الى عرقلة خصخصة بعض هذه المؤسسات.

واذا ما اخذنا مبدأ اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية فان الدولة يجب ان تبتعد عن كل ما يتعلق بالعمليات التجارية عدا ما يتعلق بالاحتياطي الاستراتيجي للمواد الغذائية الذي يجب ان يخضع لسيطرة الدولة لمواجهة الازمات والكوارث الطبيعية لا سمح الله.

الا ان عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي وانتشار الفساد وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للسكان يتطلب من الحكومة توجها حذرا ومتأنيا في عملية خصخصة المؤسسات التجارية التابعة للدولة لحين ايجاد الحلول اللازمة للبطاقة التموينية وسياسة دعم الاسعار لبعض السلع الاستهلاكية.

ولابد في الوقت الحاضر من الهجوم والقضاء على المشاكل اليومية الحساسة للشعب العرقي وفي الوقت نفسه التوجه لرسم برامج اقتصادية قصيرة الامد لاتتجاوز السنتين بما في ذلك برنامج الخصخصة.

ان الحديث عن الخصخصة في القطاعات الاقتصادية الاخرى، الزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والقطاع المصرفي يحتاج الى بحث طويل ومفصل، آمل ان استطيع التطرق اليه في المقالات التالية.

*خبير اقتصادي مسجل في سجلات الامم المتحدة

الملتقى الخليجي - الأوروبي حول الطاقة

الحلقة الثانية

انعقد في الكويت مؤخراً الملتقى الخليجي -الأوروبي حول الطاقة بمشاركة عدد كبير من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين الذين يمثلون الجهات المعنية بالنفط والغاز والموارد الطاقوية المختلفة في الدول الخليجية وأوروبا، حيث جرت مناقشة مستفيضة لدراسات وأوراق عمل عالجت طبيعة العلاقة بين الجانبين، وبضمنها ورقة العمل الأساسية التي سنعمل على ترجمتها ونشرها تباعاً بالنظر لما تتمتع به من أهمية ... علماً بأن (المدى) كانت قد شاركت في هذا الملتقى.

الكويت / خاص بالمدى
ترجمة : سامي عبد الله
محمد جواد و عمار أسعد

توقعات الطلب على النفط الخليجي

يتعلق أحد الأسئلة الملحة المطروحة الآن حول العبء الكبير الذي من المتوقع أن يقع على عاتق القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي إذا استمرت اتجاهات الاستهلاك على ما هي عليه الآن، مما يترك الكميات الضخمة من الموارد الخليجية تنازع من أجل الوصول الى الأسواق. ومرة أخرى، يعتمد الكثير على النمو المستقبلي للطلب العالمي على النفط. فطبقاً لتوقعات منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ووكالة الطاقة الدولية IEA، والتي تعتمد على معدل نمو عالمي حالي اعتيادي مقداره ١,٦٪، سيصل الطلب العالمي التزايدي على النفط في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠ الى نحو ١٠ ملايين برميل يومياً، وهي الزيادة التي ستتيح استيعاب الإنتاج النفطي الخليجي بلا أية مشاكل تذكر.

ولكن هذه المعدلات المتوقعة لنمو الطلب العالمي مستقبلاً تثير الكثير من الجدل. فبالمقابل، تتوقع شركة Dutch Royal Shell –ومركز دراسات الطاقة العالمية CGES معدلاً أبطأ للنمو العالمي في الطلب على النفط منذ الآن ولغاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبما يصل الى ١,١٪، مما يعني طلباً تزايدياً لا يتعدى ٥,٥ مليون برميل يومياً خلال هذه الفترة. وإذا ما صحت تلك التوقعات بالفعل، عندها ستكون حدود السوق المستقبلية للنفط الخليجي صغيرة للغاية. وفي مطلق الأحوال، تتفق كل التوقعات تقريباً على إن المنطقة الوحيدة التي يمكن للإنتاج الخليجي أن يعتمد عليها هي الدول التي تقع خارج إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية. ففي الفترة التي سبقت الأزمة المالية الآسيوية عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، كان الطلب النفطي لتلك المنطقة ينمو بمعدلات سريعة للغاية، وبشكل يعكس النمو المطرد لإقتصادات تلك "النمور" الآسيوية. وفي بعض الحالات، كالصين مثلاً، تجاوز معدل نمو الاستهلاك النفطي ١٠٪ في السنة، في حين وصل الى ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٢، وهذا يوضح السبب الكامن وراء زيادة الصادرات النفطية الخليجية لمنطقة جنوب شرق آسيا (بضمنها الصين) بشكل أسي من مليوني برميل في اليوم عام ١٩٧٣ الى أكثر من ٧ ملايين برميل يومياً في ٢٠٠٢، لكن على الرغم من ذلك، يمكن لمعدلات النمو العالية في الطلب الآسيوي أن تكون غير قابلة للاستدامة.

وتنتظر الدول الخليجية المنتجة للنفط بصبر الآمال الكبيرة التي تنطوي عليها الأسواق الآسيوية في المستقبل. وهذه هي الحالة بالتحديد أزاء الصين، حيث يكمن السبب في معدلات النمو الاقتصادي العالية للغاية التي تحققت في السنوات العشر الماضية، والتي أدت الى تحول البلاد من مصدرة الى مستوردة للنفط. فقد تزايد الاعتماد الصيني على النفط الخليجي من الصفر عام ١٩٩٣ الى حوالي ٤٪ في ٢٠٠٢، برغم أن حجم ما استوردته الصين من النفط الخليجي لم تتعد ٠,٨ مليون برميل يومياً.

وقد زادت توقعات الطاقة الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية IEA من جذوة تلك الآمال الخليجية الكبيرة فيما يتعلق بالصين. فقد توقعت الوكالة، في تقريرها المعنون (توقعات الطاقة العالمية) لعام ٢٠٠٤، بأن الطلب الصيني على النفط سيزداد بمعدل نمو سنوي مقداره ٣,٤٪ من ٥,٢ مليون برميل في السنة في ٢٠٠٢ الى ٧,٩ مليون برميل سنوياً عام ٢٠١٠، ومن ثم سيصل الى ١٣,٣ مليون برميل في السنة عام ٢٠٣٠، وبالتالي سيرتفع ما تستورده الصين من النفط الى ٦ ملايين برميل في اليوم في ٢٠١٠ وصولاً الى ما يزيد على ١١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٠،

لكن على الرغم من ذلك، تتصف توقعات الطلب المستقبلية تلك بأنها ليست متغيرة وبما يجعلها غير صحيحة لأنها لا تُدخل في اعتبارها عدداً من العوامل التي يمكنها تغيير الأساس الافتراضي الذي تستند إليه تلك الأرقام.

وما يزيد أهمية على ذلك، هو إن تلك التوقعات تستند الى الافتراض القاضي بإمكان استمرار نسب النمو العالية التي شهدها الاقتصاد الصيني في السنوات العشر الأخيرة. وهو ما يُعد بعيداً عن الصحة. حيث يدور الجدل حول إمكانية تأثر النموسلباً نتيجة بعض المشاكل الخطرة التي يعانيها الاقتصاد الصيني. فالنمو الاقتصادي الصيني يعتريه الكثير من الإختلالات التي يمكن أن تؤدي الى مشاكل خطرة، إن لم نقل انهياراً اقتصادياً.

إضافة الى ذلك، وطبقاً لتوقعات وكالة الطاقة الدولية المذكورة أعلاه، تشكل الكلف المستقبلية الفظيعة لما تستورده الصين من النفط، أحد القيود المفروضة على نموها الاقتصادي، ومن الممكن أن تدفع الدولة للتدخل بما يعيق وصول الكميات المستوردة من النفط الى تلك المستويات المرتفعة. ويبدو من الضروري أن نضع في اعتبارنا هنا، بأن الاقتصاد الصيني لا يعد من نمط الاقتصادات التي توجهه احتياجات السوق بشكل كلي، فما زالت الدولة تمسك بلجام النمو الاقتصادي للبلاد.

ويبقى المستقبل الاقتصادي "للنمور" الآسيوية الأخرى مثل كوريا الجنوبية وتايوان وغيرها غير مضمون، فهو يعتمد الى حد كبير على صادرات تلك البلدان للدول الصناعية : فمتى ما تمتعت الأخيرة بالرخاء، زاد الطلب على الصادرات الآسيوية –مما يجعلها تلعب دور المحرك لنموالإقتصاد الآسيوي. لكن إذا ما تعرض اقتصاد الدول الصناعية للانتكاسة، يمكن أن يشكل ذلك عائقاً يؤدي الى توقف نمواقتصادات نمور آسيا.

وبرغم أن مصدر معظم الزيادة في الطلب على النفط سيكون من آسيا (سواء تعلق الأمر بالنفط أم بالغاز)، يقول أحد التقارير الحديثة الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية والمعنون "مسألة الكيانات السياسية –الاعتماد المتزايد للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على بلدان الشرق الأوسط": "بعد أن كانت نسبة الطلب ٥٠٪ منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي، تصل هذه النسبة حالياً الى ما دون الـ ٦٠٪، وفي عودة الى الوضع السائد في عقد السبعينيات، سيرتفع الطلب الى ٧٠٪ في العقد الثاني من القرن الحالي، لتكون ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠، لكنه قد يبدأ بالانخفاض بعد ذلك، مع التزايد المتوقع للاهتمام بالحصول على النفط من مصادر غير تقليدية.

وفي ذات السياق، وطبقاً لورقة الاقتراحات التي طرحها الإتحاد الأوروبي للمناقشة، ستغطي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (وعلى وجه الخصوص دولها الخليجية) قرابة ٥٠٪ من حاجات الإتحاد النفطية عام ٢٠٢٠، في إطار إنتاج عالمي يصل حجمه الى ٥٥ مليون برميل يومياً (مرتفعاً من نحو ٣٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٠).

اول مرة المصارف العراقية تُدخِل نظام الصراف الآلي..

البصرة عبد الحسين الغراوي

لعقود مضت كانت البنوك والمصارف العراقية تعمل بالأنظمة الحسابية المصرفية التقليدية نظراً لحرمانها في عهد النظام السابق من استخدام المكننة المصرفية الحديثة التي تعمل بها بنوك العالم.. لكن بعد سقوط النظام اتسعت اعمال المصارف العراقية وبانت الحاجة الى استخدام أحدث الأساليب والأجهزة الحديثة تشكل أهمية قصوى في العملية المصرفية.

السيد زهير علي اكبر المظفر الخبير المصرفي ومدير البنك المركزي في البصرة يسعى جاهداً الى ترجمة طموحه المشروع بالحصول على أجهزة حديثة يتعامل معها الصراف الآلي بشفافية وبراعة مصرفية ذكية لذا فقد قال لـ(المدى) ان زيارتي الاخيرة الى دبي للتدريب والإطلاع على الأنظمة المصرفية اكسبتني افقاً واسعاً من المعلومات على يد اكبر مصرفيي العالم وهو استيوارت هورسود، الذي سبق له ان زارنا في البصرة . واضاف نحن جادون على تدريب موظفي المصارف والبنوك في البصرة لتطوير كفاءاتهم المصرفية. الدورة التي أقيمت في اكبر بنك له ١٥٠ فرعاً في العالم ومقره دبي واسمه (تشارنزد) وهو البنك الإقليمي في الشرق الاوسط- مشيراً- لقد أطلعنا على بطاقات الائتمان وما يحتاجه العراق من الأجهزة الحديثة التي تدخل في العملية المصرفية كذلك اطلعنا على أساليب الصراف الآلي وكيف يقوم بالعملية المصرفية وحده ويقدم الخدمات من دون الاستعانة بالموظف وأكد- لدينا إصرار وطموح الى إدخال هذا الصراف الآلي الى أعمالنا المصرفية تسهيلاً للإجراءات وتقديم افضل واسرع الخدمات للمواطنين .. ورداً على سؤال لـ (المدى الاقتصادي/ بشأن نجاح تطبيق الصراف الآلي- اوضح السيد زهير علي أكبر: .

- إذا وضعنا أمامنا مسبقاً حواجز نفسية وعملية تعجيزية سنبقى نسمع بالتطور المصرفي او نرى تطبيقه على شاشات التلفاز لابد من ان نحقق لذاتنا الرغبة في تحقيق وسائل وأساليب حديثة تسهل عملنا المصرفي وترضي رغبات وحاجات المواطنين والصراف الآلي سيختزل الكثير من الأمور المتعلقة بعمل المصارف، فلماذا اذاً لا نقدم على خطوة جريئة لإدخال مثل هذا الجهاز الى أعمالنا، لاسيما اننا نتمتع بسمعة مصرفية كبيرة في المصارف الخليجية لمستها شخصياً خلال زياراتي- وذكر السيد زهير المظفر- هذا البنك لديه الرغبة الملحة في فتح مصرف بالبصرة فرعاً له وهذا بحد ذاته إنجاز مصرفي كبير يؤكد ابداع العقل المصرفي العراقي كما انه خطوة مصرفية استثمارية على طريق بناء العراق الجديد. وأفاد : سيشارك ٢٠ موظفاً من مصارف وبنوك البصرة و٦ من مصارف بغداد بدورة في البنك المركزي الكويتي وقد أعدت خطة تدريبية تغطي الفترة من ٢/٤/ ٢٠٠٥ وتنتهي في ٢/٦/٢٠٠٥ ويتلقى المشاركون المصرفيون محاضرات نظرية وعملية في تحليل الميزانية وعمليات السوق المفتوحة وأنظمة الدفع والرقابة الداخلية إضافة الى الجوانب الإدارية.

علماً بان مصرف الائتمان العراقي لديه مساهمة مصرفية مع بنك الكويت الوطني...

لبنان لا يزال جاذبا للمستثمرين الأجانب

انعكست الأزمة السياسية التي عاشها لبنان على مدى شهرين بصورة سلبية النشاط الاقتصادي وعلى الوضع المالي من دون أن تؤدي مع ذلك. إلى تخلي المستثمرين الأجانب عن ثقتهم في هذا البلد.

ومن المؤشرات الإيجابية أن رئيس الوزراء الجديد نجيب ميقاتي هو على غرار رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري الذي اغتيل في ١٤ شباط الماضي. رجل أعمال ثري من النوع المفضل في لبنان حيث الاقتصاد الحر.

وقد أكد الرئيس الأميركي جورج بوش أن لبنان سيتلقى الكثير من المساعدات. موضحا أن بلاده والاتحاد الأوروبي قد يعملان مع صندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدة لبنان.

من ناحيته أكد سفير فرنسا في لبنان برنار أيميه أن بلاده تريد أن تكون أكثر حضورا في قلب الاقتصاد اللبناني وذلك خلال اجتماعه اواسط الاسبوع مع رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود.

وقدر عبود أن نسبة البطالة في لبنان قد تكون بلغت ٢٠٪ في الوقت الذي يرزح فيه البلد تحت ديون عامة باهظة تناهز ٣٤ مليار دولار (١٨٤٪ من إجمالي الناتج الداخلي) والذي تراجع فيه النشاط الاقتصادي بشدة منذ اغتيال الحريري. وأشار عبود إلى انخفاض في استهلاك الضروريات بما بين ٢٠ و٣٠٪ بينما سجل استهلاك الكماليات انخفاضا بلغ ٧٠٪.

كما أدت عودة قسم كبير من العمال السوريين إلى بلدهم إلى تراجع كبير في قطاع البناء الذي كانوا يوفرون له يدا عاملة متدنية الكلفة. وأكدت مصادر أصحاب العمل أن النشاط انخفض بشدة في العديد من ورش البناء منذ منتصف شباط.